

ديوان كبير الأمتاء

أحتفل رسمياً عند ظهر يوم الأربعاء ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ بقصر عابدين العاصم باستقبال سعادة حسين سراج باشا ليقدم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك أوراق اعتماد مندوبه با فرق العادة ووزيراً مفوضاً للسلطة الأردنية الهاشمية في مصر ، وقد حضر سعادته إلى القصر العاصم وبصحبه حضرة صاحب العزة دود السيوف بك الأمين الذي في سيارة ملكية يرافقها خمسة من ضباط الحرس الملكي راكبي المونوسيكل ويتبعها سيارة ملكية أخرى تمل حضرات أعضاء المفوضية وقد أدى التحية لسعادته عند وصوله إلى القصر العاصم حرس شرف من الحرس الملكي وموسيقاه . وبعد أن قدم سعادته أوراق اعتماده عاد بموكبه الحافل بمثل ما استقبل به من مراسم الحفاوة والتكريم .

لوقد حضر هذا الاحتفال حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية وحضرة صاحب المعالي كبير الأمتاء وحضرة صاحب السعادة رئيس ديوان جلالة الملك بالنيابة وصاحب السعادة اللواء عبد الله النجومي باشا بأور جلالة الملك .

قوانين

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥١

بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠-١٩٥١

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠-١٩٥١ قسم ٩ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٥ "التعليم الأولى" بند ١٠ (اعانات) اعتماد اضافي قدره ٨٢٥٧٩ ج (ثمانون ألفاً وخمسمائة وتسعة وسبعون جنيهاً) لسد العجز الناتج في الحساب الختامي لبعض مجالس المديرات في ميزانية ١٩٤٩-١٩٥٠ .

لوقد أخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزير المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أقرر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٠ (٣١ مارس سنة ١٩٥١)

فاروق

لحاضر حضرة صاحب الجلالة

لرئيس مجلس الوزراء

لصطفى النحاس

لوزير المالية

لهؤاد هراج الدين

لوزير المعارف العمومية (بالنيابة)

لهؤاد هراج الدين

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥١

بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠-١٩٥١

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠-١٩٥١ قسم ١٤ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٢ "مصلحة الري" اعتماد اضافي قدره ٤٨٩,٨٠٠ ج (أربعمائة وتسعة وثمانون ألفاً ومائتاً وخمسة جنيهاً) منه ٢٣٢,٤٠٠ ج في باب ١ "ماهيات وأجر ومرتببات" ٣٠٠,٠٠٠ ج في باب ٢ (مصروفات عامة) و ١٦٧,٤٠٠ ج في باب ٣ (أعمال جديدة) لتسوية التجاوزات المتوقعة في الأبواب الثلاثة المذكورة .

لوقد أخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزير المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أقرر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٠ (٣١ مارس سنة ١٩٥١)

فاروق

لحاضر حضرة صاحب الجلالة

لرئيس مجلس الوزراء

لصطفى النحاس

لوزير المالية

لهؤاد هراج الدين

لهؤاد هراج الدين

لهؤاد هراج الدين